Royaume du Maroc

المملكة المغربية

خطاب المملكة المغربية
بمناسبة
الدورة الاستثنائية للجمعية العامة حول برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية لما بعد 2014

(نيويورك 22 سبتمبر 2014)

السيد الرئيس،

السيد الأمين العام للأمم المتحدة،

السيد المدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان،

أصحاب المعالي والسعادة،

حضرات السيدات والسادة،

يسرني تناول الكلمة في هذه الدورة الاستثنائية الخاصة بمتابعة برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية لما بعد 2014، وإني لأغتنمها فرصة لأتوجه بشكر المملكة المغربية للسيد الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة والسيد المدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA) على المجهودات التي بدلوها لتفعيلهذاالبرنامجوالدعمالذيمافتؤوايقدمونهللبلدانالناميةمنأجلالإستفادة من الممارسات الجيدة في السياسات السكانية.

السيد الرئيس،

منذ اعتماده حقق برنامج عمل القاهرة لسنة 1994،تقدما ملحوظا كانت نتائجه موضوع دراسات دورية خلال سنوات 1999، 2004، 2009، وبالذات أثناء المراجعة التي تم القيام بها بمناسبة انعقاد الدورة 47 للجنة السكان والتنمية في أبريل 2014.

وفي هذا الصدد فإن المملكة المغربية تنوه بالمشاورات والاستطلاعات العديدة التي أجريت بدعم من صندوق الأمم المتحدة للسكان والتي ساعدت على قياس مدى تحقيق أهداف مؤتمر القاهرة وإبراز الصعوبات التي ما زالت تعيق بلوغها، كما أنها تقدر ما تم من مراجعات سنة 2013، أثناء انعقاد المؤتمرات الإقليمية بالتعاون مع اللجان الإقليمية التابعة للأمم المتحدة وإسهامها في فتح حوار شفاف وشامل على المستوى الإقليمي حول مدى وجاهة متابعة برنامج عمل القاهرة لمرحلة ما بعد 2014 وأجندة التنمية لما بعد عام 2015.

السيد الرئيس،

لقد حقق المغرب تقدما ملحوظا في العديد من المجالات، من بينها الولوج العام لخدمات الصحة الجنسية والإنجابية، إذ ازداد انتشار وسائل منع الحمل بنسبة هامة فيما انخفض معدل وفيات الرضع من 76,1 في الألف، سنة 1991 إلى 30,5في الألف سنة 2011 ووفيات الأمهات من 332 حالة وفاة لكل 100.000 ولادة جديدة سنة 1992 إلى 112 وفاة سنة 2010،وذلك نتيجة ارتفاع معدل الاستشارات الطبية قبل الولادة الذي وصل لـ77,1%سنة 2011 والتوليد تحت المراقبة الطبية لـ 73,6%في نفس السنة.

وموازاة مع برامج الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة فقد شرع المغرب في أجرأة استراتيجية خاصة بصحة الشباب المراهقين من أجل الاستجابة الملائمة لحاجيات هذه

الفئة العمرية في مجالات الإعلام والخدمات الصحية وبالذات المتعلقة منها بالوقاية من الحمل غير المرغوب فيه والمخاطر الناجمة عن الإجهاض غير المؤمن، وكذا بالوقاية من الأمراض المتنقلة جنسيا والعنف المبني على النوع والتكفل بضحايا هذه المخاطر.

وتندرج هذه البرامج في إطار الإصلاحات التي قام بها المغرب على المستويات المؤسساتية والتشريعية، والتي أصبحت معها المنظمات والحركات النسوية والشبابية وهيآت المجتمع المدني تتوفر على قاعدة دستورية للمشاركة في بلورة السياسات العمومية في جميع المجالات. وذلك بتفاعل مع ما تم إنشاؤه من مؤسسات أناط بها الدستور مهام الحفاظ على قواعد الحكامة الجيدة، وحماية حقوق الإنسان والحريات الفردية والجماعية.

وفي هذا السياق، تندرج جهود المملكة المغربية الرامية إلى ملاءمة التشريعات الوطنية والسياسات العمومية مع بنود المعاهدات المصادق عليها دوليا ومن تم رفع التحفظات المتعلقة باتفاقيات القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، "CEDAW" وكذا المصادقة على البروتوكول الاختياري الملحق بها. وفي نفس سياق مسلسل إرساء دعائم المشروع المجتمعي الضامن لحقوق الإنسان، شرع المغرب، وقد أصبح بلد إستقبال وإقامة للهجرة،في تطبيق سياسة جديدة في هذا الميدان،وذلك في أعقاب القرار الملكي القاضي بإنشاء نظام للجوء يعترف باللاجئيين والمهاجرين القادمين من أقطار أخرى.

السيد الرئيس ،

إذا كانت النتائج المحصل عليها بعد مرور 20 سنة عن انعقاد مؤتمر القاهرة، تبدو بكل تأكيد مشجعة فإنها مع ذلك تظل غير متكافئة بين الجهات والبلدان بل وبين المناطق داخل البلدان نفسها. وتتفاقم التباينات من جراء بروز تحديات جديدة ناتجة عن المتغيرات التي يعرفها مناخ دولي متسم بعولمة سريعة وما يترتب عنها من آثار لاسيما على مستوى تنظيم الأسرة، والحاجيات المتجددة لدى الشباب، والشيخوخة المتزايدة للسكان، والتوسع الحضري المطرد للدول النامية، وكذا تزايد التفاوت والفوارق بين الطبقات والمجالات الترابية.

وتظل والحالة هذه تعبئة الموارد مصدرا لقلق لا يفتقد للمبررات. فإذا كان من الضروري تشجيع تعبئة الموارد المحلية والعمل على تنويعها، فإنه سيبقى بكل تأكيد من الصعب تحقيق أهداف برنامج عمل مؤتمر القاهرة، الذي لا يزال ساري المفعول إلى ما بعد عام 2014، دون مساهمة الدول المانحة، كما نص على ذلك القرار رقم 234/65 المعتمد سنة 2010.

إن المملكة المغربية إذ تجدد كامل تأكيدها صلاحية أهداف برنامج عمل المؤتمر الدولي حول السكان والتنمية بعد 2014، فإنها تدعم إدراج هذه الأهداف ضمن البرنامج الجديد من أجل التنمية لما بعد عام 2015.

وشكرا لكم.